عقم الانتظار لمخرجات طاولة الحوار

0

[المحامي حسن بيان](http://www.annahar.com/author/127-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%85%D9%8A-%D8%AD%D8%B3%D9%86-%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86)

9 آب 2016

على مدى ثلاثة أيام متتالية، التأمت طاولة الحوار في جولة جديدة، لم يعد أحد يتوقف عند ترقيمها العددي، ولم يكن الرأي العام ينتظر كثيراً منها وهو الذي حفظ عن ظهر قلب العناوين التي ينطوي عليها جدول الأعمال. وإذا كانت الجولة الأخيرة قد أرجأت الملفات المطروحة إلى موعد الخامس من أيلول، فإن هذا الموعد لن يكون بنتائجه أفضل مما سبقه، وذلك لثلاثة أسباب رئيسية:  
السبب الأول: إنّ الذين يجلسون حول الطاولة المستديرة ويفترض فيهم أن يتفقوا على آليات عملية لحلحة الأزمات التي ترخي ظلالها الثقيلة على الاجتماع السياسي اللبناني والواقع المعيشي الصعب، هم أنفسهم الذين يعطلون الحياة السياسية وانتظام عمل المؤسسات الدستورية. فهل يعقل أن من يعمل على تعطيل الحياة السياسية واقعاً، أن يقوم على تظهير حلول تعيد الانتظام الى الحياة العامة بكل مضامينها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك المتعلق بالأمن الوطني؟  
وهل يعقل أن يكون من يدير السلطة بمؤسساتها التشريعية والتنفيذية والقضائية وكل ما له صلة بإدارة الشأن العام، إصلاحياً شفافاً على طاولة الحوار، فيما هو غارق حتى أذنيه في الفساد بكل أشكاله وهو على كراسي الحكم؟  
وهل يعقل أن من يعتبر وجوده في السلطة يرتبط بنظام المحاصصة وتوزيع المغانم، ويقدم على وضع أسس لنظام تسود فيه قواعد المواطنة والمساواة والمساءلة والمحاسبة؟ وهل يعقل أنّ من يعتبر وجوده في السلطة إنما هو نتاج قانون انتخابي مفصل على مقاسه أن يقدم على سن قانون انتخابي يلغي نعيم قانون الجنة الانتخابية المعمول به؟ وهل يعقل أنّ من يعتبر أن الشغور والفراغ في المؤسسات الدستورية، هو الأكثر ملاءمة لممارسة سلطة الأمر الواقع، ويقدم على تسهيل ملء الشغور والحد من شلل المؤسسات الدستورية؟  
إن كل هذه التساؤلات على بساطتها وبداهتها تدلل على أن هؤلاء الذين يلتئمون دورياً على طاولة الحوار لا أمل مرتجى منها لإنتاج مشروع إصلاحي، لأنّ أحداً لا يقوم على الغاء نفسه، وبالتالي أن الانتظار لا جدوى منه لأن من هو مصاب بعقم طبيعي لا يمكن أن يكون ولاداً.  
السبب الثاني: إن الأطراف الذين يكلفون أنفسهم عناء يوم طويل من الحوار والنقاش، وأخيراً كان ثلاثياً ثم لا يلبثون أن يعودوا إلى المربع الأول، يدركون جيداً، أنهم بإمكانهم إدارة أزمة وليس وضع حلول لها، لأن أزمات لبنان لا تنتجها معطيات الوضع الداخلي فحسب، بل أن هذا الوضع مفتوح دائماً على تأثيرات الخارج، وطالما هذه التأثيرات تفعل فعلها في الواقع اللبناني، فإنتاج الحلول يحتاج دائماً إلى طاولة حوار تأثيرات الخارج، وهذا غير متوافرة شروطه حتى الآن.  
السبب الثالث: إن الذين يجتمعون على طاولة الحوار، ويتناوبون على الكلام حول ما يعتبر عناوين للإصلاح السياسي، ومنها سن قانون انتخابي، يشكل أساساً لإعادة تكوين السلطة السياسية، بات تأكيدهم ممجوجاً على التمسك بالدستور ونصوصه، وهم يتهربون من تطبيق أحكامه، ولو كان المتحاورون يريدون فعلاً احترام الدستور نصاً وروحاً، لما كانوا أضاعوا الوقت في البحث عن قانون انتخابي جديد بات تائهاً بين المشاريع المقدمة. فاتفاق الطائف نص على هذا القانون، وقد اعتبر في حينها تطوراً هاماً في إصلاح البنية السياسية للنظام. أما وأن هذا الأمر يتم تجاهله، فإن الذين يفتشون في الظلمة السياسية عن قانون انتخابي، لا يريدون البحث في بقعة الضوء، ولهذا فإنهم لن يعثروا على قانون انتخابي عصري ووطني، ولهذا يريدون الإبقاء على القانون النافذ الذي يوفر تغطية دستورية وقانونية للواقع السياسي القائم.  
من هنا، فإنّ المراهنة على طاولة الحوار لاجتراح حلول وطنية للأزمة الدستورية – السياسية – الاقتصادية – الاجتماعية هي مراهنة على التقاط السراب والانتظار هو لتقطيع الوقت. وإذا كان يسجل للحوار أنه يساهم في تنفيس الاحتقان السياسي ، إلا أنه لا يسجل له أي إيجابية أخرى.  
على هذا الأساس، يجب وضع الأمور في إطار معطياتها الواقعية والحقيقية وليس في إطار التصورات والتقديرات التي تبنى على تهيؤات تكون بعيدة عن ملامسة الواقع، ولا تعكس حقيقة الأمور كما هي. لذلك، مع عدم المراهنة على دور للمتحاورين في إخراج البلد من أزمته الراهنة، يجب العودة إلى الشعب لإعادة الاعتبار لدوره في بلورة رؤيته لإصلاح سياسي جدي وفعلي، يلبي طموحه ومدخل ذلك قانون انتخابي يعتمد النسبية وعلى أساس لبنان دائرة وطنية واحدة وخارج القيد الطائفي، وهذه الدعوة والحراك الذي يرافقها، هي بقعة ضوء في ظلمة الليل اللبناني. وإذا كان مطلوب تطوير نصوص دستورية، وخاصة تلك الملتبسة حول الصلاحيات، فإن الدعوة لتطبيق ما لم يطبق من اتفاق الطائف، هو مدخل أيضاً لتفعيل النصوص التي يؤدي تطبيقها إلى تحقيق إصلاح فعلي خاصة في مجال معالجة القضية الاقتصادية – الاجتماعية والإنماء المتوازن واللامركزية الإدارية. وهذا ما يشكل مادة للحراك الشعبي، المدني والشبابي، وصولاً إلى تشكيل راي عام ضاغط يحقق ما لا يمكن للمتحاورين أن يحققوه لعلة التناقض في المصالح ورحلة الالف ميل تبدأ بخطوة واحدة.